فاتورة دعم المواد البترولية تنخفض ٤٢% خلال النصف الأول من العام المالي

الخبـــــــــــر

موقع بوابة الشروق:

انخفضت فاتورة دعم المواد البترولية بنهاية النصف الأول من العام المالي الحالي بنسبة ٤٢,٢٪ لتصل إلى ٢٦ مليار جنيه، مقابل ٤٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي، وفقا لمصدر مسؤول في الهيئة العامة البترول.

"هبوط أسعار النفط العالمية خلال الفترة الماضية ساهم في تراجع كبير بفاتورة دعم المواد البترولية خلال النصف الأول من العام المالي الحالي"، وذلك تبعا للمصدر الذي طلب عدم نشر اسمه، مشيرا إلى أنه من المتوقع أن تنخفض فاتورة دعم المواد البترولية بنهاية العام المالي الحالي لتتراوح ما بين ٥٣ و٥٥ مليار جنيه.

وخسرت عقود خام برنت القياسي أكثر من ٧٠% من قيمتها منذ منتصف ٢٠١٤، ثم انخفضت مرات متتالية كبيرة، حتى وصل سعر برميل خام برنت إلى أقل من ٣٠ دولار للبرميل خلال الشهر الماضي.

وقدرت الحكومة في موازنتها متوسط سعر برميل البترول عالميا خلال العام المالي الحالي، بنحو ٧٠ دولار للبرميل، كما قدرت فاتورة دعم المواد البترولية بنحو ٦١,٣ مليار جنيه.

وبلغ دعم المواد البترولية في مصر في الربع الأول من السنة المالية المنتهي في سبتمبر الماضي ما يزيد عن ١٣ مليار جنيه، فيما بلغت فاتورة دعم المواد البترولية خلال العام المالي المنتهي ٢٠١٥/٢٠١٤، نحو ٧١,٥ مليار جنيه، مقابل ١٢٦,٨ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣. وبحسب المصدر، فإن الهيئة ضخت نحو ١٢,٢٩٠ مليون طن من المواد البترولية، تشمل البنزين والسولار والمازوت والبوتاجاز.

وتقدر الاحتياجات الشهرية للسوق المحلية من السولار بنحو ٥٠٠ ألف طن، والبوتاجاز ٣٠٠ ألف طن والبنزين ١٥٠ ألف طن، بخلاف ٥٠٠ ألف طن مازوت، وفقا لبيانات هيئة البترول.

ويبلغ الاستهلاك المحلي من البنزين ٦,١ مليون طن سنويا، ويستحوذ بنزين ٨٠ على ما يقرب من نصفه بإجمالي ٢,٧ مليون طن، يليه بنزين ٩٢ بحوالي ٢,٥ مليون طن، وبنزين ٩٥ بنحو ٤٠٠ ألف طن، وفقا لتقديرات موازنة العام المالي الماضي.

وكان طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، قد صرح في وقت سابق من الشهر الماضي، بأن فاتورة الواردات المصرية من المواد البترولية انخفضت إلى ٤٠٠ مليون دولار شهريا من ٦٥٠ مليون دولار، أي بنحو ٣٨,٥% شهريا مع تراجع أسعار النفط العالمية.

وتسعى الحكومة إلى تحرير أسعار المواد البترولية خلال خمس سنوات، حيث رفعت أسعار الوقود خلال بداية شهر يوليو من العام قبل الماضي، بقيم تتراوح ما بين ٧٠ قرشا إلى ٧٥ قرشا، وزاد سعر لتر بنزين ٨٠ بنحو ٧٠ قرشا ليصل إلى ١,٦٠ جنيها للتر، كما زاد سعر لتر السولار بنفس القيمة ليصل إلى ١,٨٠ قرشا للتر، في حين ارتفع سعر لتر بنزين ٩٢ بقيمة ٧٥ قرشا ليصل إلى ٢,٦٠ جنيه.

الرأي

* تراجع تكلفة دعم الوقود كان متوقعا في ظل انخفاض الأسعار عالميا، مما سيؤدي إلى تخفيف الضغوط نسبيا على الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥-٢٠١٦ ليس نتيجة كفاءة إدارة منظومة دعم الطاقة ولكن لأوضاع عالمية قد لا تستمر لفترات طويلة، مما يستلزم إعادة النظر في آليات دعم الوقود المطبقة حاليا بصورة تحقق الهدف منها وهو توصيل الدعم لمستحقيه، خاصة وأن هذا الانخفاض في دعم الوقود سيساهم في استمرار الخطوات الخاصة بإعادة هيكلة دعم الوقود في مصر حيث تعمل الحكومة على التخلص من دعم الطاقة بشكل تام خلال ثلاث إلى خمس سنوات، إلا أن تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم حتي الآن لا يزال عنصرا معوقا لبدء خطوات جديدة لتخفيض دعم الوقود.

* يدعم هذا الانخفاض من استمرار الدولة في تعديل مزيج الطاقة المستخدم في مصر خاصة بالنسبة لإدخال تقنيات توليد طاقة جديدة مثل الفحم وطاقة الرياح والطاقة الشمسية والمساقط المائية وغيرها من الطاقة الجديدة بالإضافة إلى توليد الطاقة من المخلفات، ومن غير المتوقع أن تتأثر مصر بانخفاض الاستثمارات في هذه القطاعات حاليا في ظل تقديم الحكومة لتسعير مناسب للطاقة المولدة من مصادر جديدة وتوقيع تعاقدات سارية بالفعل لتنفيذها.

* يعتبر المحور الرئيسي للتحديات التي تواجة الاقتصاد نتيجة تراجع أسعار النفط هو مدي جاذبية السوق المصري لاجتذاب استثمارات من شركات توليد بترول وغاز عالمية لاستكشافات جديدة في مصر، وذلك في ضوء تباطؤ معدلات تدفق الاستثمارات العالمية في مجالات النفط والغاز مؤخرا مع تنامي الفوائض في المعروض النفطي.

تنبيه هام:
أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.